جمهورية العراق
وزارة التعليم العــالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا/ النجف الاشرف
قسم العلوم السياسية

القيادة السياسية وأثرها في السياسة الخارجية المصرية تجاه الازمة اليمنية بعد العام 2013

رسالة تقدم بها الطالب

مصطفى حسن عواد الطائي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في (العلوم السياسية/ السياسة الدولية)

بإشراف

الاستاذ الدكتور

قاسم محمد عبيد الجنابي

1441 هـ **2019 م**

بسم الله الرحمن الرحيم

هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ

صدق الله العلي العظيم

سورة يونس، الآية: (5)

إقرار المشرف

أشهد بأن هذه الرسالة الموسومة، بـ **(القيادة السياسية وأثرها في السياسة الخارجية المصرية تجاه الازمة اليمنية بعد العام 2013)** المقدمة من الطالب **(مصطفى حسن عواد الطائي)** جرت بأشرافي في معهد العلمين للدراسات العليا/ قسم العلوم السياسية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية.

توقيع المشرف:
الاسم: أ.د قاسم محمد عبيد الجنابي

التاريخ: / / 20

بناءً على التوصيات المتوافرة، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:
الاسم: أ.د محمد ياس خضير
رئيس قسم العلوم السياسية/ معهد العلمين للدراسات العليا
التاريخ: / / 20

إقرار الخبير اللغوي

أشهد بأني قرأتُ الرسالة الموسومة **(القيادة السياسية وأثرها في السياسة الخارجية المصرية تجاه الازمة اليمنية بعد العام 2013)** المقدمة من الطالب **(مصطفى حسن عواد)** إلى معهد العلمين للدراسات العليا/ قسم العلوم السياسية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، وقد تم تصويبها من الناحية اللغوية.

التوقيع:

الخبير اللغوي:

التاريخ: / / 20

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحنُ أعضاء لجنة المناقشة، أننا أطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (القيادة السياسية واثرها في السياسة الخارجية المصرية تجاه الازمة اليمنية بعد العام 2013)، وقد ناقشنا الطالب (مصطفى حسن عواد الطائي) **في** محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونعتقد أنها جديرة بالقبول بتقدير ( ) لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية.

التوقيع:
الاسم:
عضواً

التوقيع :
الاسم :
عضواً

التوقيع:
الاسم:
رئيساً

التوقيع :
الاسم :
عضواً ومشرفاً

صادق مجلس معهد العلمين على قرار لجنة المناقشة.

التوقيع:
الاسم: أ.د زيد عدنان محسن
عميد معهد العلمين للدراسات العليا
/ / 20

الإهداء

الى أبي الذي فاقت صفاته معاني الأبوة فحمانا من البلل

الى عطائها الذي ساند خطوات دروبي وما اعتراها الملل

الى اخوتي معاصم الاخاء وسندي في المحن من الزلل

الى اساتذتي في معهد العلمين من علموني الأمل

اهدي جهدي المتواضع

مصطفى

شكر وامتنان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

اتقدم بالشكر والعرفان لكل من مد الي يد العون من مساهمة ونصح وارشاد وتوجيه والشكر والثناء لمشرفي الفاضل الدكتور (قاسم الجنابي) على متابعته القيمة وعنائه ومثابرته في المساهمة بإنجاح هذه الدراسة، والشكر والامتنان موصول لجميع من افاض علي بعلمه من الاساتذة الذين تتلمذنا على يدهم وشدوا على سواعدنا في معهد العلمين للدراسات العليا.

ولا يسعنا في هذه الاسطر القليلة ان نوفي حق الشكر لمن كان ولو بكلمة سندا وعونا، واشكر السيد عميد معهد العلمين للدراسات العليا الدكتور (زيد عدنان محسن) ورئيس قسم العلوم السياسية الدكتور (محمد ياس خضير)، واشكر اللجنة العلمية المناقشة رئيسا وأعضاء.

مصطفى

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	ب
اقرار المشرف	ج
اقرار الخبير اللغوي	د
اقرار لجنة المناقشة	هـ
الاهداء	و
شكر وعرفان	ز
ثبت المحتويات	ح – ي
المقدمة	2-7
الفصل الأول: القيادة السياسية وصنع السياسة الخارجية (إطار نظري)	9
المبحث الاول: القيادة السياسية (المفهوم والخصائص والوظائف)	10
المطلب الأول: مفهوم القيادة السياسية والمفاهيم ذات العلاقة	11-22
المطلب الثاني: خصائص القيادة السياسية ووظائفها	22-28
المبحث الثاني: السياسة الخارجية (المفهوم والاهداف وادوات التنفيذ)	29
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية واهدافها	30-34
المطلب الثاني: ادوات تنفيذ السياسة الخارجية	35-38
المبحث الثالث: البيئة النفسية للقيادة السياسية وأثرها في السياسة الخارجية	39
المطلب الاول: عقائد القائد السياسي ودوافعه	40-47
المطلب الثاني: تصورات القيادة السياسية وإدراكها	48-55
الفصل الثاني: السياسة الخارجية المصرية (مؤسسات واهداف ومحددات)	56
المبحث الاول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية المصرية	57
المطلب الاول: بنية النظام السياسي المصري	58-71
المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية المصرية	71-94

المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية المصرية ودوائرها	95
المطلب الاول: اهداف السياسة الخارجية المصرية	96-101
المطلب الثاني: دوائر السياسة الخارجية المصرية	102-109
المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية المصرية	110-110
المطلب الاول: المحددات الداخلية	110-122
المطلب الثاني: المحددات الخارجية	122-142
الفصل الثالث: المتغيرات المؤثرة في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الازمة اليمنية	143-144
المبحث الاول: متغيرات الداخل اليمني (الازمة اليمنية)	144-146
المطلب الاول: الخصائص الجيوسياسية لليمن	146-152
المطلب الثاني: اسباب ومراحل الازمة اليمنية	153-158
المطلب الثالث: الاطراف الفاعلة في الازمة اليمنية (انتقال اليمن من الثورة الى الازمة)	158-163
المبحث الثاني: المتغيرات الاقليمية والدولية المؤثرة في السلوك السياسي الخارجي المصري	164-165
المطلب الاول: المتغيرات الاقليمية	166-179
المطلب الثاني: المتغيرات الدولية	179-190
المبحث الثالث: إثر القيادة في السلوك السياسي المصري تجاه الازمة اليمنية	191
المطلب الاول: السلوك السياسي المصري في عهد الرئيس محمد مرسي	192-195
المطلب الثاني: السلوك السياسي المصري في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي	195-216
الخاتمة	217-223
المصادر	224-250
المستخلص باللغة الانكليزية	251-253

ثبت الخرائط

رقم الخارطة	اسم الخارطة	الصفحة
1	موقع مصر الجغرافي	112
2	موقع اليمن الجغرافي	147

ثبت الاشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
1	دوائر الاهتمام المصري في السياسة الخارجية	105
2	معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي في مصر (%)	119

الملخص

أصبح مفهوم القيادة متغيرًا مهمًا في مجال علم السياسة، والاستراتيجيات التي تتبع، سواء كانت متعلقة بمؤسسات الدولة والتعامل مع متغيرات بيئتها الداخلية والخارجية، أم فيما يتعلق بالدولة نفسها وطرق تعاملها مع متغير داخلي وخارجي.

أصبح البحث عن موضوع القيادة أحد الموضوعات المهمة في علم السياسة، إذ لا توجد منظمة بشرية موجودة ومستمرة وترتفع من دون قيادة تتعامل معها، وساعدتها على تحقيق أهدافها، لأن هذا كان موضوع اهتمام المثقفين والمنظرين الاجتماعيين، بسبب ما يرتبط به من النظم السياسية المختلفة والنظريات المختلفة المتداولة في بلدان العالم، وكان موضوع القيادة وشخص القائد محور اهتمام الكتابات بوصفه مقدمة لتوقع صعود أو عكس النظم السياسية والدول.

فضلاً عن، فإن السلوك الخارجي للدولة تحكمه القيادة السياسية في النظام الدولي، لأن السياسة الخارجية هي نتاج تفاعلاتها على مستويات التحليل الثلاثة في مجال السياسة الدولية (نظرية كينيث والتز)، هناك المستوى الأول: مستوى الأفراد (النخبة، القادة، رجال الدولة). المستوى الثاني هو مستوى الدولة (هيكل النظام السياسي والاجتماعي المحلي، ومؤسسات الدولة، والتكوين الاجتماعي ... وأخيراً، المستوى الثالث، وهو مستوى النظام (هيكل النظام الدولي، عدد الأعمدة التي تتحكم في النظام، وتوزيع القدرات فيما بينها، والقيود والضغوط التي يفرضها الهيكل الدولي، والفرص التي يوفرها)، لأن السلوك الخارجي للدولة يتشكل من خلال نوعية التعامل وكيف تتحقق الدولة استجابة لهذه التفاعلات.

تشير السنوات التي تلت ثورة 25 يناير 2011 إلى أنه تم الاحتجاج بالسياسة الخارجية على المستويين الأول والثاني، المشار إليهما أعلاه في سياستها الخارجية. كما اتبعت القيادة السياسية المصرية طريق تنويع الخيارات وفتح آفاق جديدة لصانع القرار المصري، وهذا ينعكس في التحركات. وهذا التنوع والتوسع في حركة السياسة الخارجية المصرية إيجابي بشكل خاص إذا ما لاحظنا تصاعد التحديات والتهديدات التي تواجه دول العالم بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، من تفاقم الموجات الإرهابية. وتصاعدت الانقسامات السياسية والعرقية والطائفية، محذرة من وضع غير مسبوق انخفضت فيه قدرة الدولة القومية ودخولها في إمكانية التفكك والتفتت إلى وحدات صغيرة.

لذلك، حرص صانع القرار المصري على العمل لمواجهة هذه التحديات، من خلال التركيز على تنمية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتنشيط قطاع السياحة، ومكافحة التطرف والإرهاب، وزيادة

القوة العسكرية للدولة. لذلك كان من الضروري اعتماد استراتيجية متعددة الأبعاد ومتنوعة في خياراتها وأهدافها على المستوى الخارجي.

انخفض الدور المصري في بعض القضايا الحيوية التي تهم المنطقة العربية ، كما هي الحال للنزاع المسلح في اليمن ، حيث يرجع هذا التراجع إلى أسباب ودوافع تتعلق بتفاصيل السياسة الخارجية المصرية في مثل هذه الحالات ، تلك التي تستند إلى الحاجة إلى الحفاظ على الوحدة السياسية للبلاد ، وتجريم جميع الجماعات التي تحمل أسلحة كمجموعات إرهابية ، حيث لا يوجد فرق في اتجاهات السياسة الخارجية المصرية ، في تصنيف الجماعات التي تحمل الأسلحة ، وبين جماعات المعارضة المعتدلة والمتطرفة ، وهذا التحديد لا يرضى بعض الحلفاء التقليديين للدولة المصرية بالادعاء بأنهم لا يتفقون مع أهدافهم في تبني تناقضات مختلفة لهذا الاتجاه.

ما دور القيادة السياسية في السياسة الخارجية المصرية تجاه الأزمة اليمنية؟

تنقسم هذه الأسئلة على عدة أسئلة تهدف إلى الإجابة عن طريق ذكر هدف الدراسة، والتي تحاول إثبات فرضيتها، بما في ذلك:

ما القيادة السياسية ووظائفها وخصائصها؟

ما السياسة الخارجية وأهدافها وأدوات تنفيذها؟

ما أهمية البعد النفسي للزعيم السياسي في التأثير على السياسة الخارجية؟

ما سياسة مصر الخارجية ومؤسساتها وأهدافها ومحدداتها؟

ما أركان السياسة الخارجية المصرية؟

ما الأزمة اليمنية، ما هي أسبابها وخصائصها ومراحلها وأهم الجهات الفاعلة في تفاقمها؟

ما التغييرات الإقليمية والدولية التي تؤثر في الأزمة اليمنية؟

ما هو دور القيادة السياسية تجاه الأزمة اليمنية في عهد الرئيس محمد مرسي والعصر السياسي للرئيس عبد الفتاح السيسي.

دور القائد السياسي المصري

المقدمة

المقدمة

اضحى مفهوم القيادة من المتغيرات المهمة في مجال السياسة، وما يتبعها من استراتيجيات سواء تعلق ذلك بمؤسسات الدولة وتعاملها مع متغيرات بيئتها الداخلية والخارجية، أم ما يتعلق بالدولة نفسها وطرق تعاملها مع المتغيرات الداخلية والخارجية.

واصبح البحث في موضوع القيادة واحداً من الموضوعات المهمة في علم السياسة، اذ لا يوجد في العالم اي تنظيم انساني وجد واستمر ونهض من دون وجود قيادة تتعامل معه، وتساعده في تحقيق غاياته، لهذا كان الموضوع محط اهتمام المفكرين واصحاب النظريات الاجتماعية، نظراً لما يرتبط به من علاقة واقع ومستقبل المجتمعات، وانسحب الاهتمام الى العلوم السياسية، فعلى الرغم من اختلاف الانظمة السياسية وتباين النظريات المتداولة في دول العالم، فان موضوع القياد وشخص القائد كان موضع تركيز في الأبحاث كونه مقدمة لتوقع نهوض او انتكاس الانظمة السياسية والدول.

فضلاً عن ذلك يحتكم السلوك الخارجي للدولة بالقيادة السياسية في النظام الدولي، اذ ان السياسة الخارجية تأتي نتيجة لتفاعلاتها على مستويات التحليل الثلاث في حقل السياسة الدولية (نظرية كينيث والتز)، فهناك المستوى الأول: وهو مستوى الافراد (النخبة والقادة ورجال الدولة) والمستوى الثاني هو مستوى الدولة (بنية النظام السياسي والاجتماعي المحلي، ومؤسسات الدولة، والتركيبة الاجتماعية... وغيرها)، واخيراً المستوى الثالث، وهو مستوى النظام (بنية النظام الدولي، وعدد الاقطاب المسيطرة على النظام، وتوزيع القدرات فيما بينها، والمقيدات والضغوط التي يفرضها الهيكل الدولي، والفرص التي يتيحها)، اذ يتم تشكيل سلوك الدولة الخارجي بناءً على نوعية التعامل وكيفية استجابة الدولة لهذه التفاعلات.

وبعد العام 2011 احتكمت السياسة الخارجية المصرية بالمستوى والاول والثاني المشار اليه اعلاه في سياستها الخارجية، اذ ان القيادة السياسية المصرية انتهجت مسار تنويع الخيارات وفتح آفاق جديدة امام صانع القرار المصري، وهذا ما عكسته التحركات المتتالية للقادة المصريين في المضمار الخارجي، ويعد هذا التنوع والتوسع الذي تشهده حركة السياسة الخارجية المصرية امراً ايجابياً خصوصاً اذا ما لاحظنا تصاعد التحديات والتهديدات التي تواجه دول العالم بصفة عامة، ومنطقة الشرق الاوسط بصفة خاصة، من تفاقم الموجات الارهابية وتصاعد

حدة الانقسامات السياسية والعرقية والمذهبية، مما انذر معه بحالة غير مسبوقة من تراجع قدرة الدولة القومية، ودخولها في احتمالات التفكك والتشرذم الى وحدات صغيرة.

لذلك حرص صانع القرار المصري على العمل لمواجهة مثل هذه التحديات، من خلال التركيز على تحقيق التنمية وجذب الاستثمارات الاجنبية، وتنشيط قطاع السياحة، ومحاربة التطرف والارهاب، وزيادة القوة العسكرية للدولة، ومن ثم كان لابد من تبني استراتيجية متعددة الابعاد ومتنوعة في خياراتها واهدافها على المستوى الخارجي، وبالذات بعد العام 2011 الذي شهد تغيراً كبيراً في الأنظمة السياسية بسبب احداث (الربيع العربي) في بعض الدول العربية ومنها مصر، لذا فرضت هذه التغيرات شكلاً جديداً للسياسة الخارجية المصرية ورسمت اطراً تتناسب مع المتغيرات الطارئة لتستطيع من خلالها المحافظة على دور مصري فاعل في المنطقة، حيث واجهت مصر تحديات داخلية كثيرة بعد التغيير الذي حدث عام 2011 وتغيير النظام السياسي الذي استمر لقرابة ثلاث عقود متواصلة مما اثر على طبيعة المطالب الداخلية المسايرة للتغيير في دول المنطقة، وبسبب الازمات المتواترة في دول المنطقة فرض هذا على مصر تحديات خارجية فضلاً عن التحديات الداخلية التي واجهتها بعد التغيير.

زيادة على ذلك جاءت هذه الأزمات مع تشكل نظام جديد في مصر أربكت اهداف سياستها الخارجية تجاه الازمات المؤثرة كالأزمة السورية بين تعقيداتها واستمرارها من دون حلول واقعية والازمة الليبية وانعكاساتها على الأمن القومي المصري والأزمة اليمنية وارتباطها بأمن البحر الأحمر الذي يعد جزءاً من الأمن القومي المصري.

الا ان الأزمة اليمنية احتلت مكانة متقدمة في السلوك السياسي الخارجي المصري لما تمثله اليمن من مكانة جيوسياسية في المنطقة العربية أذ تحتل موقعاً جغرافياً مهماً ذات ابعاد استراتيجية – أمنية وبالذات لدول الخليج العربي ومصر، بسبب سيطرة اليمن على مضيق باب المندب، وبذلك تمثل اليمن أهمية خاصة لمصر من ناحية موقعها للحفاظ على المصالح الحيوية المصرية وعدم تعرض الأمن القومي المصري للخطر وذلك لحماية مضيق باب المندب المتكامل مع قناة السويس وكان ذلك واضحاً بمشاركة مصر في التحالف العربي (عاصفة الحزم) بحرياً وجوياً.

أهمية الدراسة

تأتي اهمية الدراسة في موضوع القيادة السياسية المصرية وتأثيرها في السياسة الخارجية تجاه الازمة اليمنية، من الآتي:

- لعبت القيادات السياسية في داخل الدول وحتى في المجتمع الدولي والاقليمي، ادواراً لا يستهان بها في اشعال الحروب الاهلية في المنطقة، فقد دفعت الثورات العربية التي شهدتها دول كاليمن وسوريا وليبيا، وما نتج عنها من عدم استقرار الدول الاقليمية، سواء العربية كالسعودية وقطر، أم غير العربية كايران وتركيا، وذلك لمحاولة ممارسة النفوذ والتأثير فيها، وذلك قد يكون بقصد انتاج نظم سياسية موالية لها، وتهيئة الاوضاع لنظام اقليمي أكثر خدمة لمصالحها.
- يمثل الصراع بين الحوثيين والحكومة في اليمن امتداداً لصراع اقليمي طال مداه، بين إيران والسعودية، علاوة على ان ضعف الدولة في اليمن وهشاشتها ما ساعد على تقوية الجماعات المتطرفة والمسلحة، وعلى رأسها جماعة أنصار الله وتنظيم القاعدة، مما جعل الصراع يشمل اطرافاً داخلية وما أدى الى مزيد من الاشتعال، نتيجة التدخلات الخارجية وجعل اليمن ساحة صراع وتنافس اقليمي ودولي.
- في مقابل ذلك تروم هذه الدراسة الى بيان موقف القيادة السياسية المصرية من الصراع اليمني، فقد برزت الرغبة المصرية في اعقاب ثورة 25 يناير في تعديل وضع مصر وموقعها على خريطة التفاعلات الدولية للتخلص من حالة الجمود والتراجع التي اصابت ادارة الدولة المصرية ومؤسساتها خلال السنوات السابقة على الثورة، ومن ثم قام هذا التصور الجديد على المستوى الدولي استنادا الى ثلاث ابعاد: اولها: دولة لها قيادة اقليمية ووضع دولي خاص، بمعنى انها قوة اقليمية كبرى مهمة ومؤثرة، وهي في الوقت نفسه دولة متوسطة على الصعيد العالمي لكنها نشطة وفاعلة، وثانيها: دولة ذات نموذج حضاري مميز، وهو ما يتناسب مع تاريخ الدولة المصرية وحضارتها الممتدة عبر الزمان، وتنوعاتها الحضارية والثقافية المتعددة على امتداد العصور من الفرعونية، وثالثها: تمكين المواطن المصري في الداخل والخارج بوصفه احد اهداف

ثورة 25 يناير، ومن ثم الحديث عن بناء وحماية المواطن المصري، وهو ما يعد بعدا مهماً للسياسة الخارجية كثمرة مباشرة للثورة المصرية.

لذلك تسعى هذه الدراسة الى تحليل متغيرين اساسيين، هما القيادة المصرية في السياسة الخارجية بوصفها متغيراً مستقلاً مؤثراً، والازمة اليمنية بوصفها متغيراً تابعاً متأثراً، باحثاً عن توجهات هذه القيادة والسياسة الخارجية بمجملها تجاه دولة اليمن.

اشكالية الدراسة

تتمثل الأشكالية بالاجابة عن التساؤل الرئيس: ما دور القيادة السياسية في السياسة الخارجية المصرية تجاه الازمة اليمنية؟

ويتفرع من هذا التساؤل، تساؤلات عدة تروم الاجابة عنها ببيان هدف الدراسة الذي يحاول اثبات فرضيتها، ومن هذه التساؤلات:

- ما القيادة السياسية؟ ووظائفها؟ وخصائصها؟
- ما السياسة الخارجية؟ واهدافها؟ وادوات تنفيذها؟
- ما اهمية البعد النفسي للقائد السياسي في التأثير في السياسة الخارجية؟
- ما السياسة الخارجية المصرية؟ ومؤسساتها؟ واهدافها وممحدداتها؟
- ما مرتكزات السياسة الخارجية المصرية؟
- ما الازمة اليمنية؟ وما اسبابها؟ وخصائصها؟ ومراحلها؟ واهم الاطراف الفاعلة في تفاقمها؟
- ما المتغيرات الاقليمية والدولية المؤثرة في الازمة اليمنية؟
- ما دور القيادة السياسية تجاه الازمة اليمنية في عهد الرئيس محمد مرسي وعهد الرئيس عبد الفتاح السياسي.

فرضية الدراسة

تنطلق فرضية الدراسة من الأتي:

تحظى اليمن بمكانة استراتيجية، بتصورات وأهداف القيادة السياسية المصرية وقد تجلت هذه الأهمية بالسلوك السياسي المصري تجاه الأزمة اليمنية بسبب التداخل الجيوسياسي والاقتصادي والأمني بين مصر واليمن والارتباط العضوي بين امن الخليج والامن

المصري، وما يرتبط بذلك من مساندة الدول العربية في الخليج في مواجهة التحديات الامنية التي تتعرض لها. فضلاً عن تأمين المصالح المصرية في مضيق باب المندب، والحفاظ على حرية الملاحة في البحر الاحمر وقناة السويس.

مناهج الدراسة

بناءاً على تعدد زوايا وعناصر مشكلة الدراسة، وعلى خلفية الاسئلة التي تسعى للاجابة عنها، سوف يستخدم الباحث اطاراً منهجياً يزاوج بين أكثر من اقتراب واسلوب منهجي، وعلى النحو الآتي:

- المنهج التأريخي الذي يساعد على نقل وتناول الوقائع التاريخية والشواهد والاحداث.
- منهج صنع القرار الذي يساعد بمعرفة السياسة الخارجية للدول من خلال معرفة صنع القرار السياسي الخارجي، لذلك هذا المنهج يركز على دراسة المتغيرات المؤثرة على صانع القرار السياسي الخارجي.
- المنهج الوصفي التحليلي الذي تكمن اهميته في تحديد الظواهر السياسية التي تشكل موضوع هذه الدراسة والمتعلقة بصناعة القرار في السياسة الخارجية المصرية.
- المنهج المقارن والذي نستطيع من خلاله المقارنة بين فترات حكم مختلفة لنماذج مختارة من الرؤساء المصريين.
- اقتراب الدور: وتراه الدراسة مدخلاً ملائماً ومفيدا في تناول موضوعها، اذ يعرف بانه مجموعة من السلوكيات والقواعد التي ترتبط بوضع سياسي معين، مما يعني وجود ثلاثة عناصر في تعريف الدور، وهي ان هناك سلوكا يقوم به فرد، داخل إطار معين، يعمل داخله.
- اقتراب القيادة السياسية: وعلى الرغم من انه يركز على متغير القيادة السياسية، فأنه ياخذ بعين الاعتبار السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحيطة بالقيادة، وتعدد مداخل دراسة القيادة السياسية، فهناك مدخل السمات الشخصية، والتي ينظر الى القيادة على انها مفتاح كل الالغاز، وانها صاحبة التأثير الاكبر في العملية السياسية، وهناك مدخل المكانة (الموقع) والذي يركز على موقع القائد داخل مؤسسات

النظام، والصلاحايات المخولة له، ثم المدخل البيئي، والذي يركز على الموقف الذي يواجه القيادة ويرتبط بينه وبين خصائص البيئة الداخلية والخارجية التي تحيط به.

هيكلية الدراسة

قسمت هذه الدراسة على ثلاثة فصول فضلاً عن المقدمة والخاتمة، يستعرض الفصل الأول اطاراً نظرياً للقيادة السياسية وصنع السياسة الخارجية، في ثلاثة مباحث، يتناول الاول مفهوم وخصائص وظائف القيادة السياسية، في حين جاء المبحث الثاني ليدرس مفهوم السياسة الخارجية (مفهومها، واهدافها، وادوات تنفيذها)، اما المبحث الثالث يبين العلاقة بين البيئة النفسية للقيادة السياسية ومدى تأثيرها في السياسة الخارجية.

ويحلل الفصل الثاني السياسة الخارجية المصرية بعد عام 2011، ويشتمل على ثلاثة مباحث، يتناول الاول مؤسسات صنع السياسة الخارجية المصرية، اما المبحث الثاني: يناقش مرتكزات واهداف السياسة الخارجية المصرية، في حين يبين المبحث الثالث محددات السياسة الخارجية المصرية.

اما الفصل الثالث والذي يتناول محور الدراسة الاساس، فيناقش المتغيرات المؤثرة في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الازمة اليمنية، في ثلاثة مباحث، يناقش المبحث الاول متغيرات وخصائص واسباب الازمة اليمنية فضلاً عن مراحلها، والاطراف الفاعلة فيها، في حين يحلل المبحث الثاني اهم المتغيرات الاقليمية والدولية، اما المبحث الثالث يبين أثر القيادة السياسية في السلوك السياسي تجاه الازمة اليمنية، في عهد الرئيس محمد مرسي، وعهد الرئيس عبد الفتاح السيسي.